

الجزائر وديكتاتوريتها الأمنية: تغييرات تجميلية من أجل تسليم مراقب للسلطة

بقلم عمر بن درة

بين الجمود وفضائح الفساد، تتشكل اليوميات السياسية في الجزائر، بانحلال لا متناهي، وبربتم إعلامي يحركه السيناريو المفضوح للحالة الصحية لرئيس أخرس تماما، ومريض كما يكون المرض. وحتى نكتفي بمثال واحد، فإن مجلس وزراء 29 سبتمبر، وهو الاجتماع الوحيد من نوعه حتى الآن منذ مطلع سنة 2013، كان تمرينا صوريا وشكليا بامتياز، إذ لم يكن هدفه إلا وضع حد للإشاعات المتعلقة بتدهور الوضع الصحي لعبد العزيز بوتفليقة.

وسواء تعلق الأمر، باجتماع مجلس الوزراء أم غير ذلك - وبعيدا عن تسيير الاتصال بالتضليل وبالخنق الدائم للحريات - فالأكيد أن البلد غير مسير بشكل فعلي. فإدارة الطوارئ يتحملها وزير أول، وهو يلقي دعما من قبل دائرة الاستعلامات والأمن، وهو جهاز البوليس السياسي الذي يسيره منذ 23 سنة ذلك الجنرال الذي لا يُسأل عما يفعل: نعني الجنرال محمد "توفيق" مدين.

وفي الواقع، ورغم الحماسة الزائفة في هرم السلطة، وحضوره الدائم في شاشات التلفزيون العمومي، فإن عبد المالك سلال لم يستطع بعد إعطاء صورة بديلة لرئيس دولة متعب جدا؛ رئيس سكنه الوهن. بل وعلى العكس من ذلك، فإن خطابه الشعبوي، وفي بعض الأحيان خطاب في منتهى الابتذال، يعزز موقف الرأي العام حول الطابع التابع والوضيع للحكومة؛ خاصة، وأن "أصحاب القرار" لم يختاروا بعد خليفة لبوتفليقة.

الربيع وعقم السياسة الاقتصادية

وبهذا إذن تم اختصار الجهاز التنفيذي إلى ما يشبه التمثيل التلفزيوني، حيث تحولت الشطحات والحركات إلى برنامج. هذا الضعف الجوهري، والعجز الواضح في الدفع نحو أية ديناميكية شعبية، بل والأقل من ذلك، الدفع بسياسة اقتصادية واجتماعية بمعناها الكامل؛ سياسة خفف من وقعها وآثارها، موضوعيا، بذخ مداخل المحروقات، رغم انخفاض الأسعار في بداية سنة 2013. فالبترول يمثل 97

بالمائة من صادرات الجزائر، وهي الصادرات التي تسمح بنوع من إعادة التوزيع الزبائني للريع، وبمستوى مرتفع ومبالغ فيه - وغير فعال إلى حد كبير - للنفقات العمومية.

فقد سجلت الجزائر سنة 2012 فائضا تجاريا بـ 27.2 مليار دولار مقابل 26.2 مليار دولار سنة 2011، بارتفاع قدر بـ 3.6 بالمائة. فاستفادت بذلك الصادرات من استقرار أسعار المحروقات. لكل ذلك، فإن التوازنات تبقى هشة؛ حتى وإن بقي احتمال تحول هذه الاتجاهات ضعيفا. فالميزان التجاري لم يفتأ يتدحرج منذ بداية 2013، بسبب انخفاض أسعار البترول، والتي أصبحت أقل بكثير من الأسعار نفسها في السنة السابقة. وقد كشف بنك الجزائر أن انكماش أسعار البترول بـ 5.70 بالمائة في غضون الثلاثي الأول من سنة 2013 ترافق مع تراجع بنسبة 9 بالمائة في حجم صادرات المحروقات. وأدى اجتماع الظاهرتين إلى تقلص إيرادات المحروقات بنسبة 14 بالمائة، أي أكثر من 3 ملايين دولار بالنسبة للثلاثي الأول من سنة 2013، والتي قدرت بإجمالي 17.53 مليار دولار، مقابل أكثر من 20 مليار دولار بالنسبة للثلاثي الأول من سنة 2012.

هذا التراجع الذي يعكس الهشاشة الكبيرة للاقتصاد الجزائري، ليس مقلقا في حد ذاته؛ مادام أن احتياطات الصرف تبقى مستقرة، وبمستوى مرتفع، حيث تصل إلى 190 مليار دولار¹، الأمر الذي لم يضيع البنك المركزي فرصة الإشادة به: "مع هذا المستوى من احتياطات الصرف الرسمية (دون احتساب احتياطي الذهب) في نهاية ديسمبر 2012، فإن الجزائر تصنف ضمن البلدان الأولى الناشئة من حيث نسبة احتياطي النقد الأجنبي/ الناتج المحلي الإجمالي"². هذا أحد أسباب ارتياح نظام حكم يتصف بانعدام قل مثيله للكفاءة، كما تشهد على ذلك النسبة السنوية المحزنة للنمو (أقل من 6 بالمائة في السنوات الست الأخيرة)³، والمرتبة التي يحتلها البلد في كل التصنيفات المقارنة للاقتصاد العالمي.

رشوة، وانعدام للكفاءة، وإهمال إجرامي للسكان.

لكن، هذه البجوحة المالية - والتي سوف تحمل دلالة أكثر عندما نعرف أن الجزائر ليس لديها ديونا خارجية إطلاقا - لا تسمح مع ذلك بقلب موازين التبعية المتصاعدة واللامتناهية للواردات. فالانخفاض النسبي لصادرات المحروقات يجب أن توضع مع ارتفاع الواردات، والتي من المتوقع أن تصل لمستوى قياسي يقدر بـ 60 مليار دولار مع نهاية سنة 2013. يعتبر هذا الريع الناجم عن استغلال موارد باطن

¹ - احتياطات صرف الجزائر وصلت إلى 189,75 مليار دولار

<http://fr.africatime.com/algerie/articles/les-reserves-de-changes-de-lalgerie-ont-atteint-18975-milliards-de-dollars>

² - اتجاهات مصرفية ومالية للسداسي الثاني 2012.

<http://www.bank-of-algeria.dz/html/notes22012.htm>

³ - <http://www.tradingeconomics.com/algeria/gdp-growth>

الأرض، القاعدة الأساسية للنهب الذي يمارسه قادة مديرية الاستعلامات وزملائهم الأوليغارشييين. فالواردات تمثل الوجهة الأكثر بساطة، أي الأكثر فعالية لتهريب رؤوس الأموال. فمن قبل كانت الرسوم المفروضة على صادرات المحروقات، والعمولات على المشاريع الكبرى، والفوترة المبالغ فيها، والرشاوى على الواردات، كلها تشكل المخزون الأساسي للإثراء الفاحش وغير المشروع للمسؤولين الكبار في النظام، عن طريق رجال الأعمال التابعين لهم، فسوق السلع المستوردة غالبا ما كانت تترافق معها منذ أكثر من ثلاثين سنة، عمولات غامضة، يأخذها "أصحاب القرار" تتراوح بين 5 و 15 بالمائة؛ أي ما يعادل عدة ملايين من الدولارات سنويا. لكن، بالإضافة لهذه الوضعية غير المشروعة، فإن ما يطرح مشكلا أكثر هو طبيعة هذه الواردات، فهي تتشكل في غالبيتها من منتجات استهلاكية، على حساب السلع الموجهة للإنتاج، والتي تعرف تقلصا من سنة إلى أخرى. الجزائر تتفكك صناعيا دون أية مقاومة، وتتهيكّل بشكل دائم في شكل سوق تسكب فيها منتجات الشركات الغربية المتعددة الجنسيات (وعلى نحو متزايد، المنتجات الصينية أو التركية)، في ظل سيطرة متغير أساسي، وهو أمية "طبقة بورجوازية كومبرادورية" مرتاحة بتسيير كارثي.

بالإضافة لضراوة هذا النهب، يضيف القادة الجزائريون مستوى لم يسبق له مثيل من انعدام الكفاءة. فالسلطات تظهر عدم القدرة حتى على استعمال النفقات العمومية التي صرفت -أكثر من 500 مليار دولار- منذ عشرية من الزمن كرافعة للإنتاج ولخلق مناصب شغل. كما تظهر عدم قدرة السلطات العمومية على كبح ارتفاع معدلات البطالة (09.3 بالمائة من القوى العاملة سنة 2013 حسب الأرقام الرسمية، وهي في الواقع تقدر بأكثر من 3 مرات من ذلك على الأقل)، وبطالة الشباب خاصة (أكثر بكثير من ذلك، فهي تتجاوز 50 بالمائة بالنسبة للفئة العمرية بين 20-30 سنة)، وهو واقع يترجم جيدا درجة التدهور المستمر للإدارة و للخدمات العمومية.

وللتدليل على ذلك يمكن أن نقدم قطاع الصحة مثلا بليغا لهذا السقوط نحو الجحيم، والإهمال الإجرامي للسكانة. فالمستشفيات الجزائرية المثيرة للاشمئزاز، بسبب تراكم الأوساخ، وضعف التجهيزات، هي ضحية لندرة ممنهجة للأدوية. وعندما نكون غير منتمين لزبانية النظام، المرشحين للاستفادة من منحة اجتماعية للاستشفاء في الخارج، فمن الأحسن الدعاء والصلاة حتى لا تصاب بمرض. فالوضعية المزرية التي يعيشها مرضى السرطان، والذين حكم عليهم بالموت المحتوم بسبب غياب العلاج، أثارت الشبكة الجزائرية على النت، دون أن يؤدي ذلك إلى تحرك المسؤولين. رغم أنه من الحقيقي أن المسؤولين الجزائريين لا يعيرون أدنى اهتمام لأرواح الجزائريين، وهو أمر يعترفون به دون

أن يتخرجوا من ذلك. وفي سياق كهذا، فإن الانتقال الجديد للرئيس بوتفليقة في أبريل 2013 نحو مستشفى عسكري بباريسي، وضع الطب الجزائري في صورته المسلم بها، وهو أمر استهجنه الجزائريون¹.

واضحلال المنظومة الصحية في الجزائر توضحه جيدا، أيضا، الصور البشعة المنتشرة على شبكة الانترنت². فأمام هذا الكابوس الذي يعيشه ملايين الجزائريين، لم يجد المسؤولون الجزائريون سوى الالتزام ببناء مستشفيات أخرى جديدة، والتي ستعرف هي بدورها، دون ادني شك، الإهمال نفسه الذي تعرفه المستشفيات الموجودة حاليا، المعروفة بسوء التسيير. من المؤكد أن الصفقات العمومية المتعلقة ببناء الهياكل القاعدية الخاصة بالصحة العمومية هي من بين آبار الرشوة التي تدر أموالا ضخمة، ومثال ذلك المستشفى العسكري بوهران - وهو واحد من أحدث الأمثلة - فقد أنجز بمبلغ إجمالي مثير يقدر بـ 900 مليون دولار (معدل انجاز مثل هذه المرافق يقدر بـ 160 مليون دولار)، هذا المستشفى أنجزته وسلمته مؤسسة بي أر سي سنة 2005، وهو مشروع مشترك عسكري - طاقوي - جزائري - أمريكي، أنجزته هذه المؤسسة، التي انتهت بفضيحة، تم على إثرها إعلان حلها سنة 2007 في ظروف غامضة جدا³.

وصلت الفوترة المبالغ فيها لمثل هذه المشاريع مستويات قياسية، في بلد يعرف الموارد في أعلى هرم أجهزة الدولة. وهو أمر أخذ أبعادا كبيرة في الساحة العامة، فقد كشفت العدالة الإيطالية سنة 2012 عن شبكة فساد مرتبطة بوزير الطاقة السابق شكيب خليل، والذي اكتنز مليار دولار من الرشاوى جراء مشاريع انجازات لصالح شركة سوناطراك⁴. العدالة الجزائرية التي وضعت أمام الأمر الواقع، قررت بصورة شكلية، أن تتكفل بهذه القضية في غموض تام. وقد قامت مديرية الاستعلامات والأمن -جهاز المخابرات العسكرية- بإعلام وسائل الإعلام بوجود تحقيقات في هذا الشأن، ولكن نتائج هذه التحقيقات لم تظهر إلى يومنا هذا، كما تبقى التحقيقات السابقة مجهولة حول التحويلات الواسعة، والتي تورط فيها موظفون وضباط سامون على علاقة بإنجاز الطريق السيار شرق-غرب، والذي تكفلت به شركات يابانية وصينية. إنه من المعقد جدا أن تكون دركي وسارقا في الوقت نفسه.

صمت ولا فعالية:

أو خرافة "إعادة هيكلة" مديرية الاستعلامات والأمن، وتغيير الحكومة في سبتمبر 2013

¹ - <http://www.slateafrique.com/201945/algerie-greve-hopitaux-contestation-manque-moyens>

² - <https://www.youtube.com/watch?v=AgBkqTO9v08>

³ - شركة أثارت ضجة كبيرة.

http://algeria-watch.org/fr/article/mil/sale_guerre/brc_bruit.htm

⁴ - انظر

http://www.algeria-watch.org/pdf/pdf_fr/malti_etat_dans_etat.pdf

إن التنظيم السياسي الجزائري قائم على صرح مؤسساتي زائف ومخادع، فهو مبهم وغامض، ولا يخصص أي مجال للمساءلة، والأكثر من ذلك لا توجد أية آليات لتحديد المسؤوليات لمختلف منطقيه. فهو شبيه بشركة مجهولة دون مراجع ومدقق حسابات ودون جمعية عمومية. نظام للكذب الدائم وللكتمان الهيكلي. السياسة الخارجية للجزائر هي السياسة التي يملها الأوصياء في الخارج، وصور ذلك كثيرة، كما تمكنا من رؤية ذلك في 2012 وفي 2013 في ملف شمال مالي. الجزائر بشلها هذا وبعقمها، تعطي كل مؤشرات خسارتها شبه الكاملة لاستقلاليتها، وتبقى إذن دون صوت على الساحة الدولية. وسواء تعلق الأمر بالملف المالي أو حول الأزمة المأساوية السورية، فالدبلوماسية الجزائرية غائبة، في حين أن موقف الجزائر حتى عندما يكون مسموعا فهو لا يزن كثيرا، كما تمكنا من متابعة ذلك طوال سنة 2011 مع المسألة الليبية.

الجزائر التي كانت في السابق فاعلا متصرفا على الساحة الدولية، لم يعد لها إلا دورا ثانويا - بما في ذلك محيطها القريب -، كما فقدت تأثيرها والاحترام الذي كانت تحظى به. فوضعها الدولي الحالي يعكس جيدا تداعيات النظام. حتى وإن تجدد بشكل كبير - ف"القدماء" الذين عرفوا حرب التحرير أصبح وجودهم نادرا في مناصب المسؤولية-، فإن نسق السلطة لا يزال يحافظ على نفس التنظيم، وعلى طريقة العمل ذاتها. ويعكس التعديل الحكومي الذي جرى في 11 سبتمبر 2013 السلم الهرمي السياسي الداخلي، والذي شهد تغييرا في أسماء بعض وزراء وزارات السيادة، وهو تغيير غطت عليه أخبار إعادة هيكلة جهاز المخابرات، أو البوليس السياسي. فالغلق السياسي المحكم للساحة السياسية، والرقابة الدقيقة على الصحافة- الفرانكفونية والمعربة - لا تحمل من "الاستقلالية" إلا الاسم، تسمح بتسيير الرأي العام عن طريق الإشاعة وبالإشارة إلى كباش فداء، بغرض تحويل الأنظار وإخفاء الذين يتحكمون فعلا في حقيقة السلطة. وفي هذا المضمار، فإن الطرح الخاص بـ "صراع" بين قادة البوليس السياسي والرئيس (أو زمرته)، تكرر بنوع من الإصرار من قبل صحافة مأمورة. وقد كانت الرواية هذه المرة مبسطة جدا، فقد أرجعت للرئيس المتعب جدا جسديا، وإلى محيطه العائلي مسؤولية حالة الانهيار الوشيك للبلاد. وحسب هذا السرد دائما، فإن الفساد وفضائح الرشوة هي من فعل الزمرة الرئاسية فقط، في حين أن جهاز المخابرات الذي يحتكر حب الوطن، يحاول أن يحد من الإهمال واللامبالاة الذين فرضهما المقربون من الرئيس بوتفليقة.

لكن، قليل من المراقبين الذين يعرفون جيدا الواقع الجزائري، أعطوا مصداقية لهذه الرواية - وهو ما لم يكن طبعا حال العديد من صحفيي الصحافة الفرنسية الذين أخذوا مواقعهم سنة 2013 لمتابعة "الملف الجزائري"-، فمن الواضح جدا، أن حقيقة السلطة في الجزائر توجد دائما في قمة الأجهزة الأمنية - مديرية الاستعلامات والأمن، وبأقل درجة لدى قيادة أركان الجيش الوطني الشعبي)، والذين يسيطرون

سيطرة كاملة ودون أي تقاسم للسلطة على كامل الحياة الوطنية منذ الانقلاب العسكري في 11 جانفي 1992.

أعطت هذه الأجهزة الدليل على فعاليتها في سحقها للحريات - خاصة على الصعيد النقابي¹، وفي نشر الآفات الاجتماعية. لكن وعلى الرغم من الوسائل غير المحدودة، تجد هذه الأجهزة صعوبة واضحة في تحمل مهامها في حماية البلد، كما ظهر ذلك جليا في العمليات الإرهابية التي شهدتها الجنوب الجزائري (رغم أن المنطقة معسكرة كثيرا)، واختطاف الديبلوماسيين الجزائريين في غاو في أبريل 2012، والعمليّة المثيرة للجدل في جانفي 2013، والتي استهدفت القاعدة الغازية لتيفنتورين في أقصى الجنوب الشرقي². سواء أكانت تلاعبات داخلية، أم ضربات ملتوية، فإن هذه الأحداث أكدت على انعدام الكفاءة، وغير بعيد من هنا... فقد أظهرت النتيجة المأساوية لهذه الحادثة الأخيرة أن "الإصرار" المزعوم لأصحاب القرار في الجزائر ليس سوى خطا با فارغا، موجهها لإخفاء اللإنسانية التي تميز قادة مصالح الاستخبارات، وإخفاء عجزهم المفضوح.

حدود التلاعب والتضليل

لكن انتقاد جهاز المخابرات وقادته أمر محرم - طابو -؛ أي خط أحمر لا يمكن لأية وسيلة إعلامية جزائرية أن تتجاوزه دون أن تلقى العقاب. وهو ما يقوله رغم هذا ومنذ زمن بعيد صوت الشعب، وعدد من الملاحظين السياسيين المستقلين. إن الذين اكتشفوا اليوم أن جهاز المخابرات يراقب الحكم على كل المستويات وفي كامل التراب الوطني، وبأن الرئيس ليس إلا فاعلا ثانويا، هم في الحقيقة يرجعون أخيرا إلى مستوى تحليل يعود إلى بداية الانفتاح الديمقراطي، إلى أكثر من عشرين سنة خلت. يعرف القادة الغربيون والفرنسيون على وجه التحديد، وبشكل حميمي مراكز القرار هذه، وهذه الحقيقة، هي ربما من بين الأسرار الفرنسية التي يحتفظ بها بعناية فائقة، بالإضافة طبعا إلى المخزون المادي والعقاري - ثمرة الرشوة - للمسؤولين الجزائريين في فرنسا (وفي موناكو وفي ليشتنشتاين وفي سويسرا كذلك). في انتظار معرفة ما تخفيه حقيقة شركات الواجهة الموجودة في هونكونغ، وفي سنغافورة، وفي سيول (بالتعاون مع استخبارات كوريا الجنوبية - أصدقاء الكاسي أي-)، إن السطوة الشاملة للمخابرات الجزائرية على كل المؤسسات، أفرغت هذه المؤسسات عن الغاية من وجودها. لذلك فإن الرأي العام غير مخطئ إطلاقا عندما يعطي مصداقية لأولوية الأمني على السياسي. فمن

¹ - انظر في هذا الصدد المعلومات المقدمة من طرف اللجنة الدولية لدعم الحركة النقابية الجزائرية المستقلة. <http://cisa-algerie.com>

² - انظر على الخصوص: حبيب سوايدية، كشف معلومات حول مأساة عين أمناس: قتل 30 رهينة أجنبية من طرف الجيش الجزائري، ومقتل 9 عسكريين على الأقل. الجيريا واتش 11 فبراير 2013 http://algeria-watch.org/fr/aw/souaidia_in_amenas.htm

الواضح في هذا المنطق، أن الخلافة على رأس مديرية المخابرات هي أهم بكثير من خلافة رئيس الدولة، فعهدة الرئيس بوتفليقة تنتهي في 2014، والنقاش حول تمديد محتمل لعهدته لم يبنه بعد. في حين أن عهدة قائد المخابرات ليس لها حدودا، إلا حدود البيولوجيا، وحدود موازين القوى التي توجد في صالحه منذ أكثر من عشرينين من الزمن.

لكن، وبغض النظر عن اختيار الرجال، وإعادة تنظيم (وإعادة توجيه) مصالح الأمن، فمن الواضح أنه لن يكون هناك أي تطور محتمل مادامت طبيعة الحكم لم تتغير، حكم بوليسي، قانع للحريات، وغير كفاء إطلاقا، ومرتشى بشكل كامل. وبمنطق قمعي بحث، وفي جو الإنكار الدائم للحق وللقانون، والهروب للأمام، يظهر أن البيروقراطية توجد في ورطة، وفي طريق مسدود، هي المسؤولة عن تنظيمه. وصل الكذب والتضليل لحدوده، فحتى المستفيدون يستهزئون من خطاب دون أثر ومن مناهج غير فعالة، فقد وصل عقم النظام وعجزه عن تجديد نفسه مستويات خطيرة من التدهور المحتوم، تدهور يهدد استمرارية دولة تم إضعافها كثيرا. غير أن السؤال الذي يطرحه بشكل واضح العديد من الملاحظين هو قدرة النظام على احتواء صدمة جديدة بحجم حادثة تيقنتورين.

خريف الديكتاتورية الأمنية

وبالإضافة للتوازنات السياسية التي تزداد هشاشة، بفعل التفاوتات الاجتماعية السحيقة، والتي تزداد اتساعا على مرأى ومسمع الجميع. ففي هذا البلد الذي يعرف فيه كل شيء، وحيث لا يوجد فيه أي سر، فإن البؤس المدقع يتعايش مع الترف الأكثر أبهة. فلا يمكن لبعض المسكنات من مثل القروض الاستهلاكية المنمقة في شكل مساعدات لخلق مؤسسات للشباب البطال، أن تحل ككباح اجتماعي.... فالشعب الجزائري كباقي شعوب الفضاء العربي - الإسلامي، يتحمل بصعوبة الظروف السياسية والاجتماعية المفروضة من قبل الديكتاتورية. لكن الجزائريين يعرفون ثمن الثورة، لقد دفعوا الثمن غالبا في كل المراحل العصبية من تاريخ الجزائر، كما لاحظ ذلك بحزن عميق حسين آيت أحمد: "الجزائر هي بنك الدم في المغرب الكبير".

يعرف الرأي العام، أنه في الظروف الحالية، لا يمكن أن يكون هناك "ربيعا عربيا" ممكنا، دون أن يكون متبوعا بانقلاب عسكري، مدعم من المستعمر السابق، من قبل الغرب الامبريالي، كما كان حال الجزائر بالأمس، وحال مصر اليوم. أو أن تتم مصادرة وتكسير الانتفاضة الشعبية بتدخل عسكري نيوكلونيالي كما كان الأمر في ليبيا، أو المتوقع في سوريا.

في الجزائر وما عدا الإسلاميين - الذين اظهروا محدوديتهم السياسية بشكل واضح وبطريقة دموية-، فإنه لا يوجد أي تيار سياسي منظم يكون بديلا للديكتاتورية البوليسية. فأحزاب اليسار لم تعد موجودة،

والذين يدعون انتماءهم لـــــــ"الديمقراطية اللائكية" على الطريقة الغربية الجديدة، ملفوظون دون أي تردد.

فبعد عشرات من الدكتاتوريات، لم يعد هناك في أي مكان أطر مؤسساتية أو نخب قادرة على تأطير غضب الشعوب. وحتى القوى الجديدة التي تبرز من النضالات الاجتماعية والنقابية غالبا ما يتم إغراقها بعناصر من شبه-مجتمع مدني تابع للنظام، أو من قبل أعوان التخريب الامبريالي. في الواقع، وخارج الشعوب، لا يوجد أي طرف له مصلحة في ترقية الديمقراطية في الفضاء العربي الإسلامي. فلا الامبريالية لها مصلحة في ذلك، لأنها تخشى أن يؤدي التعبير الحر للشعوب لتشكيل حاجز أمام حساباتها الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية. ولا الملكيات الظلامية في الخليج الفارسي لها مصلحة في ذلك، وهي توابع ذليلة للهيمنة الغربية، وهي التي تشكل لها دولة الحق والقانون كابوسا فعليا. فباسم الواقعية السياسية التي هي تعبير مختصر لمصلحة الدولة، ورغم الانتقادات الفظة في بعض الصالونات المغلقة فإن القادة الغربيين يوجدون في تواطؤ وتناغم كامل مع دكتاتورياتنا وجمهوريات وملكيات الصلابة.

نجحت الدكتاتوريات الأمنية الجزائرية بالتأكيد في إيجاد الفراغ وفي إسكات النخب واستبدالها بساحة سياسية و بـــــــ"مجتمع مدني" ممول وكثير التهريج. فمنذ وفاة الأمين العام الأسبق لحزب جبهة التحرير الوطني عبد الحميد مهري في جانفي 2012، لا يسمع أي صوت معترف به وذا مصداقية. فالبعض حبس نفسه في صمت، وهو يأمل أن يكون موضوع استقطاب من قبل السلطة، والبعض الآخر، يائس، وصامت وهو مقتنع بعدم جدوى العمل السياسي. وبالنظر لعمر أهم قادة الجزائر- رئيس الدولة ورئيس جهاز المخابرات في 75 سنة، ونائب وزير الدفاع قائد الأركان عمره يتجاوز 80 سنة-، فإن المراحل النهائية للتجديد البيولوجي والتكيف الهيكلي للتنظيم السياسي للبلاد، لا يحتملان التأجيل لوقت أطول. لذلك فهل حان وقت إعلان النهاية اللامتناهية للنظام؟ حسب رأي الكثير من المتوجسين من الأفق، فإن شيخوخة العديد من القادة تترافق معها المراهقة التي يعرفها التنظيم السياسي والذي يدفع بالبلاد نحو الهاوية.

فعلى ضوء التهديدات ولعبة الكراسي الموسيقية والتغييرات الزائفة داخل الأجهزة، فإنه من المؤكد أن الأمر لا يدعو أن يكون ذرا للرماد في العيون، ولا يهتم بها أي شخص، فالأمر لا يتعلق إلا بتغييرات وهمية ومخادعة، تعديل في الديكور، وتعيينات ثانوية، لضمان انتقال سلس لورثة متوافقون وذوو مصداقية. فبالإضافة إلى تمديد آليات نهب اقتصاد البلاد، فإن الرهان الرئيسي يكمن في ضمان الإفلات من العقاب لرجال يستعدون لترك السلطة، والذين يتحملون بشكل كبير جزءا معتبرا من المسؤولية فيما

يخص مقتل ما لا يقل عن 150 ألف شخص في "الحرب القذرة"، وحتى تضمن لهم ولعائلاتهم المحافظة على الثروات التي تم جمعها بطرق ملتوية.

لذلك كله إذن، فإن عملية التطوير المؤسساتي والتحديث الديمقراطي وإرساء دولة الحق والقانون ليست في جدول الأعمال، لكن في هذا الانتقال تلعب البيروقراطية ورقة استمرارية وجودها بوضعها البلد كله موضع خطر. وأمام كل هذا، لا بد من أن نأمل في حدوث تغييرات نوعية لا مفر منها، دون انتظار الانهيار الشامل للدولة.

باريس أكتوبر 2013